مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9359

الثلاثاء، 27 حزيران/يونيه 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أوسي – مينساه
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/474، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، البرازيل، الصين، إكوادور، فرنسا، غابون، غانا، اليابان، مالطة، موزامبيق، الاتحاد الروسي، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2687 (2023).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، – غابون وغانا وموزامبيق – نشكر المملكة المتحدة على جهودها في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص القرار 2687 (2023)، الذي اتخذ للتو بالإجماع. ونرحب بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال حتى كانون الأول/ديسمبر 2023 ونعتقد أن ذلك سيمنح فترة ثالثة للبعثة وحكومة الصومال الاتحادية للتحضير للمرحلة 2 من الخفض التدريجي لقوات البعثة.

إن الحالة في الصومال تشهد مرحلة حرجة. ولذلك يجب تنفيذ تمديد الولاية تنفيذا فعالا لدعم حكومة الصومال الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تنفيذ ولاية كل منهما، وفقا للجدول الزمني وخريطة الطريق المتفق عليهما، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على المكاسب الأمنية. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تلقي التقييم التقني المشترك لتقييم المرحلة 1 من عملية الخفض التدريجي، إضافة إلى استكمال الأعمال التحضيرية للمرحلة 2. ولكفالة عملية خفض تدريجي منسقة تنسيقا جيدا وقائمة على الواقع، ينبغي لنا بالتالي أن نسترشد في عملنا بالدروس المستفادة من المرحلة الأولى.

ويجسد تأييد المجلس بالإجماع للقرار 2687 (2023) التزامنا المشترك بنجاح الانتقال الأمني في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وبناء قدرات قوات الأمن الصومالية لتتولى المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال. وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة الأفريقية بتعزيز الدعم للعوامل التمكينية ومضاعفات القوة، وكلاهما حيوي لقدرة البعثة على تنفيذ مهمتها لدعم قوات الأمن الصومالية. ونسلم بالأثر السلبي لحظر الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام 1992. ونكرر الدعوات التي أطلقتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وحكومة الصومال الاتحادية إلى الرفع الكامل للحظر الحالي حتى يتسنى لقوات الأمن الصومالية امتلاك القدرات القتالية اللازمة لمكافحة حركة الشباب بفعالية وتحقيق السلام والاستقرار في الصومال في الأجل الطويل. ونؤكد من جديد أن نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال يعتمد على توافر التمويل الكافي. ولذلك، ندعو إلى توفير التمويل اللازم للبعثة لتمكينها من إنجاز ولايتها، بما في ذلك

كفالة النقل السلس للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الصومالية. ونشجع على مواصلة تقديم الدعم للصومال لكفالة أمن البلد واستقرار المنطقة.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): صوت الاتحاد الروسي لصالح القرار 2687 (2023)، الذي أعده زملاؤنا البريطانيون، بشأن تمديد ولايتي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لمدة ستة أشهر.

ونؤيد تأييدا تاما عمل حفظة السلام الأفارقة، الذين يظلون حاسمي الأهمية لكفالة الأمن في الصومال واحتواء التهديد الذي تشكله حركة الشباب. ونحن ندين بشكل قاطع جميع الهجمات الإرهابية ونشيد بالبعثة وبالجيش الوطني الصومالي، بما في ذلك الجنود الذين جادوا بأرواحهم في الحرب ضد تلك الحركة. ونرحب بالمساعدة اللوجستية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بأنه على الرغم من بعض النتائج التي أسفرت عنها العمليات الهجومية التي قام بها الصومال والبعثة لا تزال عناصر حركة الشباب تحتفظ بموقف قوي في البلد. وتجاوز عدد الهجمات الإرهابية باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع في الربع الأول من هذا العام إحصاءات جميع السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، لا ينبغي التعجيل بسحب بعثة حفظ السلام الأفريقية من الصومال. وينبغي إجراء التخفيضات في وحدتها تبعا للحالة الراهنة الحقيقية على أرض الواقع. إن إحداث فراغ أمني أمر غير مقبول.

والمهمة الرئيسية في هذه المرحلة هي تركيز جهود المجتمع الدولي على تحسين فعالية وكالات إنفاذ القانون الاتحادية والهزيمة النهائية للمتطرفين. وللقيام بذلك، يجب أن تتوفر لحفظة السلام الأفارقة الموارد والحيز اللازمين حتى يتمكن الصوماليون من تكثيف وتعزيز قدرة قواتهم المسلحة، وهو أمر مستحيل بدون استعراض حظر الأسلحة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): تحيط حكومة الصومال الاتحادية علما بالقرار 2687 (2023) الذي اتخذ للتو وترحب بتجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال لمدة ستة أشهر. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

لقد أسفرت العمليات العسكرية الهجومية الجارية التي يقودها الصوماليون عن خسائر فادحة في صفوف حركة الشباب وتحقيق مكاسب واسعة على الأرض. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالرجال والنساء الصوماليين النظاميين ولتكريم التضحيات التي يقدمونها للحفاظ على استقرار الصومال وأمنه.

وكما ذكر الرئيس حسن شيخ محمود في الأسبوع الماضي في مجلس الأمن (انظر S/PV.9356)، فإن الحكومة الصومالية ملتزمة بتولي المسؤولية الأمنية الكاملة من البعثة ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها وتمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجري تنفيذ التخطيط للخفض التدريجي لقوات البعثة وإنجازه بالتنسيق الوثيق مع اللجنة التقنية المشتركة. وعلى وجه الخصوص، شارفت المرحلة 1 من الخفض التدريجي بواقع 000 2 من قوات البعثة على الاكتمال، وتتولى القوات المسلحة الوطنية الصومالية المسؤولية عن أربع قواعد أمامية للعمليات، بينما يجري تفكيك ثلاث قواعد أخرى. وفي الأشهر الستة المقبلة، سنباشر التحضيرات اللازمة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، لتنفيذ المرحلة 2 من الخفض التدريجي بواقع 000 3 من قوات البعثة بحلول أيلول/سبتمبر.

ويتوقف إنجاز النقل التدريجي في الوقت المناسب للمسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية على توافر القدرات التشغيلية اللازمة لقوات الأمن الصومالية. وفي ذلك الصدد، يعوق الحظر الجزئي لتوريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على الصومال قدرة حكومة الصومال الاتحادية على توفير الموارد الكافية لقواتها الأمنية من أجل التصدي للتهديد المتنامي من حركة الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن الإبقاء على حظر الأسلحة المفروض على الصومال يطرح تحديات عسكرية لوجستية وعملياتية، يمكن أن تسمح

لحركة الشباب بإعادة تجميع صفوفها والتكيف. ولذلك، أكرر دعوة الحكومة الصومالية إلى الرفع الكامل العاجل لحظر توريد الأسلحة على الصومال.

وفي الختام، نحن ملتزمون بتولي المسؤولية الأمنية الكاملة من البعثة بحلول عام 2024 وتمهيد الطريق لخروجها بنجاح من الصومال. ونؤمن إيمانا راسخا بأن فرض الجزاءات الطويل الأمد على الصومال لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. ونحث أعضاء المجلس على أن يعيدوا بعناية تقييم أهداف حظر الأسلحة وعواقبه غير المقصودة على السلام والاستقرار الأطول أمدا في الصومال.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات التي جادت بالأرواح من أجل استعادة السلام والأمن في بلدي.

رُفعت الجلسة الساعة 10/15.